تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة

الدكتور:بحياوي لخضر
أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
المركز الجامعي لعين تموشنت

الدكتورة:رقيبة سليمة
أستاذة محاضرة،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
جامعة وهران

الملخص:

إن الواقع البيئة في الجزائر يبقى غير مستقر فالجزائر لازالت تعاني من تلوث البيئي فرغم أن الواقع البيئي الجزائري مقارنة بالمستوى العالمي يبقى مقبولا. إلا أن الجزائر مازالت تعاني من تلوث البيئي في مجالات عديدة خصوصا النفايات الحضرية والصناعية وندرة المياه وانتشار التصحر. فالمشكل الذي يقف حاجزا أمام نجاح عملية حماية البيئة يتمثل في غياب الحكم الراشد في مختلف المؤسسات الوطنية والمحلية والأفراد.وكما هو معرف فإن نجاح الحكم الراشد في إطار البيئي يعتمد على ثلاث أبعاد (الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي) حيث أنه يوجد الاختلال بين هذه الأبعاد في الجزائر الأمر الذي لا يساعد على حماية البيئة.

Résumé:

L'environnement en Algérie reste instable puisque notre pays souffre encore de la pollution La situation de l'environnement en Algérie reste acceptable par rapport aux autres pays de la planète. Toutefois, l'Algérie souffre toujours d'un environnement pollué dans de nombreux domaines en particulier les déchets urbains et industriels, la pénurie d'eau et la propagation de la désertification. Le problème qui se pose à la réussite du processus de protection de l'environnement est le manque de la bonne gouvernance dans diverses institutions locales et nationales et aussi au niveau des individus. Le succès de la bonne gouvernance au niveau de l'environnement se base sur trois dimensions (sociales, économiques, environnementaux), où il y a un déséquilibre entre ces dimensions, chose qui ne contribue pas à protéger l'environnement.

مقدمة:

تحاول الجزائر مسايرة تطورات العالمية التي حدثت لحماية البيئة فبادرت إلى سن القوانين وتحديد الهيئات المكلفة بحماية البيئة بالإضافة إلى حصولها على إعتمادات مالية وتقنية من طرف هيئات الدولية لغرض حماية البيئة، ونجد أن حماية البيئة من أولويات في أجندة السلطات العمومية الجزائرية. فما هو الواقع البيئة في الجزائر، وما هي الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من طرف السلطات العمومية ، وما هي العراقيل التي تواجه لمحافظة على البيئة ولإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور وهي:

المحور الأول:الواقع البيئة في الجزائر.

المحور الثاني:حماية البيئة في الجزائر.

المحور الثالث:عراقيل حماية البيئة في الجزائر.

المحور الرابع:تجربة الجزائر مع البنك الدولي في مجال حماية البيئة.

المحور الأول:الواقع البيئة في الجزائر.

تعتبر الجزائر أكبر الدول القارة الإفريقية مساحة حيث تقدر مساحتها بـــ 2.381000 كم^2، ونظرا لشاسعة مساحتها فهي تتمتع بالتنوع البيولوجي إلا أن هذا التنوع لا يتناسب مع حجم المساحة نتيجه عدة أسباب منها الظروف المناخية وتزايد المستمر لعدد السكان حيث بلغ سنة 2010، 38.48 مليون نسمة[1], فتزايد في عدد السكان كان على حساب الأراضي الزراعية الخصبة وما يصاحبه من استعمال للموارد بشكل عشوائي خصوصا الموارد المائية والغابية والحيوانية, فالواقع البيئة في الجزائر تأخذ عدد مظاهر ونذكر منها:

1 –التصحر:

إن التصحر في الجزائر قضية إستعجالية إذ أنها تهدد المناطق السهبية فمن بين 238 مليون هكتار في الجزائر نجد 200 مليون هكتار تحتلها المناطق الصحراوية، فالمناطق القابلة للتغطية تقدر بـــ 40 مليون هكتارا منها 7.5 مليون هكتار تتمركز في المناطق الشمالية ذات كثافة سكانية، وأظهرت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أن المساحات المهددة بالتصحر تقدر بـــ 13821.179هكتار أي ما يعادل 69% من مساحة السهوب وهذا يرجع لعدة أسباب منها الجفاف، الأنشطة البشرية والرعي الغير المنتظم[2] وتتمثل أهم المشاكل في:

- مشاكل متعلقة بصعود المياه والأملاح خاصة في المناطق الواحات.

[1]- البنك الدولي ستة 2013

[2]- خالد بوجعدار " دراسة تحليلية لتكاليف أضرار التلوث الصناعي" رسالة دكتوراه غير منشورة في علوم الاقتصادية , جامعة قسنطينة, سنة 2007.ص75.

- الموارد المائية تستعمل بطريقة عشوائية من طرف الفلاحين، الصناعة وتناقص كمية المياه الصالحة للشرب من سنة إلى أخرى.
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الخصبة.

كما يوضح لنا الجدول رقم 01 أن الجزائر تقع في منطقة معرضة لخطر التصحر إذ أن نسبة الأراضي متأثرة بالتصحر والتي لا تشمل الأراضي شديدة الجفاف هي نسب عالية ومتقاربة بين الدول المغرب العربي

الجدول رقم 01: نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر(2002)

نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر	البلد
87.8	المغرب
73.4	تونس
73.4	الجزائر
78.1	ليبيا

المصدر: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا, مكتب شمال إفريقيا " مكافحة التصحر والجفاف في شمال إفريقيا " الاجتماع الثامن العشر, المغرب,16-18 ماي سنة 2003.

لا تشمل هذه النسب الأراضي شديدة الجفاف.

2 – النفايات الحضرية والصناعية:

إن اغلب النفايات المسموح بها من طرف البلدية هي نفايات الخام لا تخضع لمعايير حماية البيئة, خاصة المترلية منها فهي تشكل مصدرا مهما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها المضرة والمشوهة لجمال المناظر , فكل فرد من المجتمع الجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كغ من النفايات الحضرية وتزيد هذه النسبة إلى 1.2 كغ في المدن الكبرى, بالإضافة إلى سلوك الأفراد غير المحسوبة في تلويث البيئة, كما نجد أن تسيير النفايات في الجزائر يتميز بنقائص هامة كانعدام فرز النفايات في مصدرها,انعدام المزابل الخاضعة للمراقبة , نقص في إعلام وتحسيس المستهلك.[3]

وفيما يخص النفايات الصناعية فالاقتصاد الجزائري يتكبد خسائر المالية ناجمة عن عدم معالجة مخزون المنتجات والموارد بمقدار 3.50 مليار دينار جزائري، ورغم أن الدول الصناعية يصل فيها قدرات الرسكلة والإسترجاع في أغلب صناعات إلى 70%، إلا أن المؤسسات الوطنية تبقى عاجزة عن اعتماد سياسات استرجاع و رسكلة المواد.

فنظام التصنيف والاسترجاع والرسكلة غير موجود تقريبا في الجزائر وهذا الكون هذه الأخيرة من الدول المصدرة للنفيات الصناعية (الحديد، النحاس) وتصنيف مناطق الشرق الجزائري كأكبر منطقة منتجة للنفايات بمقدار 145 ألف سنويا أي بمعدل

[3]- سهام بلقرمي "تجربة الجزائر في حماية البيئة ", مجلة العلوم الإنسانية . العدد 29 , سنة 2006.

45% على مستوى الوطني بمخزون يتجاوز 1.1 مليون طن أي 55% وتأتي مدينة عناية وسكيكدة في مراتب الأولى من حيث إنتاجها للنفايات، بينما تقدر النفايات الصناعية في المناطق الغربية بـــ 98550 طن سنويا أي نسبة 30بالمئةعلى مستوى الوطني بمخزون يصل 521800 طن بنسبة 26% وتأتي منطقة الصناعية بآرزيو في مقدمة بـــ 65760 طن سنويا، أما النفايات بمنطقة الوسط فإنها تقدر بـــ 77007 سنويا بنسبة 24% من النفايات الوطنية، أما المخزون يصل إلى 378 ألف طن سنويا[4].

ولقد أكد خبراء الصناعة والبيئة أن نسبة الاسترجاع للمواد المستعملة في الجزائر تصل إلى حوالي 5% مؤكدين أن الجزائر يمكن أن تجني 3 ملايير دينار إذ نجحت في استرجاع حوالي 20% من نفايات الصناعية، واعتمدت الجزائر برنامج من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمشاريع لدعم إعادة الرسكلة وتحويل المصانع الجزائرية للتلائم والمقاييس الخاصة بمكافحة التلوث، واعتمدت الجزائر مند 2002 مخطط الوطني لتسير النفايات والشروع في إنجاز مراكز لردم بقيمة 10.50 مليون دولار.

3 – التنوع البيولوجي:

إن التنوع البيولوجي في خطر، فمن معروف أن الحيوانات والنباتات تحتاج إلى أنظمة بيئية مناسبة لكي تتكاثر فيها، فالمناطق الشمالية تتميز بالغابات المتوسطية وفي مناطق الهضاب نجد نباتات الحلفاء والعرعار، أما المناطق الصحراوية فهي قاحلة في معظمها، وكل منطقة تحتوي على تنوع بيولوجي بحري وبري يجب حمايتها.

كما أن الثروة الغابية معرضة لأخطار الحرائق إذ أنها تقضي سنويا على متوسط 30000 هكتار من الغابات، كما أن 12 مليون هكتار هي مهددة من التآكل في المناطق الجبلية والهضاب العليا وأراضي الرعي الجنوبية (نشرة مشتركة، 2003، ص73)، وترمي الإستراتجية الحالية إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومرعاة احترام البيئة من جهة أخرى والعمل على قدم وساق لإعادة تهيئة 3 ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية اكبر للأراضي المعنية بالانجراف ، ولكن العمل الجبار الذي تجدر الإشارة إليه هو عملية مكافحة الجراد الصحراوي حيث تم رش أكثر من 1400 هكتار من الأراضي الموبوءة بيرقات الجراد الصحراوي في سياق تجربة المبيدات البيولوجية المشتركة بين الجهات المعنية بالوقاية المزروعات الجزائرية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).[5]

4 – الموارد المائية:

تعتبر الموارد المائية من أهم المشاكل البيئية في الجزائر من حيث نقصها الطبيعي والاستنزاف الحاصل عليها وتدهور السدود وتسرب ½ المياه الموزعة من القنوات لقدمها. وقد تسبب التزايد السكاني الكبير في إحداث ضغطا كبيرا على قاعدة الموارد المائية وأدى إلى حدوث فجوة مائية بين الموارد المتجددة والموارد المائية المستنزفة، وتشكل الجزائر 200/1 من عدد السكان العالم ولا تتوفر إلا على حصة قدرها 1/ 1.000.000 من الموارد العالمية من المياه العذبة القابلة للاستعمال، ولا يتوفر الفرد الواحد الجزائري إلا على1/ 5000 من معدل الكمية العالمية لكل ساكن. وعليه تحتل الجزائر مكانة ضمن الدول الأكثر فقرا في ميدان

[4]- حفيظ صو ليلى " قدرات إعادة الرسكلة والإسترجاع" الخبر الصادرة في 07 أوت 2007.
[5] خبابه، عبد الله و بوقرة، رابح. الوقائع الاقتصادية – العولمة الاقتصادية : التنمية المستدامة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.2009.ص:379.

القدرات المائية أي دون المستوى العتبة المحددة من الطرف البنك العالمي ب 1000 متر مكعب سنويا لكل الساكن، وتقدر الموارد المائية في الشمال الجزائري 19 مليار متر مكعب منها 12.4 مليار من المياه السطحية 1.8 مليار متر مكعب من المياه الجوفية مما يعطي معدل 600 متر مكعب لكل شخص سنويا، لهذا فيبقى معدل المياه المخصصة للفرد الواحد غير كافية حيث تقدر ب 75 ل في اليوم وهذا أدنى من المعايير الدولية التي تقدر ب 135 ل للفرد الواحد في اليوم.[6]

5- المناطق الساحلية البحرية:

إن الجزائر تتميز بالمناطق ساحلية بحرية وشاطئية واسعة فهي تمدد على طول 1200 كم بتعداد سكان يصل إلى 12.5 مليون نسمة أي ما يعادل 43% من إجمالي السكان، هذا التركيز الكبير للسكان وما يتبعه من تمركز لمعظم الأنشطة الصناعية والسياحية والتجهيزات القاعدية المتنامية، أثر على المساحة الشاطئية (ضياع حوالي 17% من المساحة الإجمالية للمنطقة الشاطئية) ، وعلى الموارد المائية حيث سجل التلوث البحري المتولد عن الأقطاب الصناعية نسبا تبعث على القلق خاصة التسربات البترولية فحوالي 100 مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية و 50 مليون طن تشحن سنويا من الموانئ الجزائرية و 10000 طن تفقد وتتسرب في البحر أثناء هذه العمليات هذا ما يهدد الأحياء البحرية، وقد تم منع الاستحمام في 183 شاطئ ضمن 511 شاطئ أي أكثر من ثلث، ضف إلى ذلك مشكل الانجراف والاقتلاع المفرط للرمال من الشواطئ[7].

المحور الثاني :حماية البيئة في الجزائر.

إن السلطات العمومية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة تولي اهتماما كبيرا لحماية البيئة, وسنحاول ذكر مجهدات التي قامت بها في هذا الميدان:

1- حماية الجو من التلوث:

إن المصادر الرئيسية للتلوث الجوي في الجزائر هي السيارات والصناعة وترميد النفايات, وقد اتخذت السلطات العمومية في هذا المجال عدة إجراءات منها اختيار أنواع من الوقود خالية من الملوثات الهواء , وتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء و الطاقة الشمسية حيث بدا تعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البترين الخالي من الرصاص حيث نسجل تحويل حوالي 40000 سيارة إلى استعمال غاز البترول المميع كوقود, وانجاز 160 محطة منتشرة عبر كامل التراب الجزائري .[8]

2 – محاربة التصحر:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من مشكلة التصحر ولمواجهتها تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات[9]:

[6]- عميرة، جويدة. المشاكل البيئية المترتبة عن النمو السكاني في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدارسات الإنسانية، العدد السادس، الجزائر: دار الخلدونية للنشر.2005.
[7]- خالد بوجعدار، نفس المرجع السابق ص : 77.
[8]- سهام بلقرمي "تجربة الجزائر في حماية البيئة ", مجلة العلوم الإنسانية . العدد 29 , سنة 2006.
[9]- مغربي خيرة " البنية والتنمية المستدامة" مذكرة شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية, غير منشورة, جامعة مستغانم , سنة 2007 .ص : 130

- قيام بعملية التشجير وتثبيت الكثبان الرملية، استصلاح الأراضي، الحفاظ على التربة وترميم المناطق التي مسها الانحراف والحفاظ على الحلفاء والمزروعات الحقلية.
- إطلاق مجموعة من أعمال بغرض حماية النخيل، كما تم إنشاء مركز أبحاث حول المناطق الجافة بقصر الشلالة.
- المشاركة في برنامج التعاون الدولي وفي مشاريع الجهوية التالية: الحزام الأخضر لشمال إفريقيا، مشروع تثبيت وتشجير الكثبان ومشروع الغابات والأمن الغذائي

كما تم وضع مجموعة من أدوات لتوعية ومساعدة لمكافحة التصحر والتي تذكر منها:

- إعداد دليل لتقنيات مكافحة التصحر والتقليل من آثار الجفاف والتي تساعد العاملين في مجال مكافحة التصحر، حيث أن هذا الدليل يساعد على فهم أفضل لعملية التصحر والجفاف والتحكم في تقنيات محاربتها.
- وضع شبكة معلوماتية عن طريق الانترنت للمصالح الجهوية لقطاع الغابات وهذا من أجل تبادل المعلومات عبر التراب الوطني وتحديد خريطة وطنية للمناطق الحساسة للتصحر.
- إنشاء الصندوق الوطني لمكافحة التصحر
- تنظيم أيام دراسية وملتقيات وهذا من أجل إنجاز ونشر الوثائق التي تعبر عن حالة تدهور المناطق الجافة وشبه الجافة وأفاق إعادة تأهيلها وتطويرها.

3- حماية المناطق الساحلية والبحر:

لقد تعرضت المناطق الساحلية خصوصا على شريط ساحلي إلى تدهور البيئي نتجه المشاريع التنموية دون مراعاة الجانب البيئي، ولقد تحصلت الجزائر سنة 1992 على تمويل من صندوق البيئة العالمية لمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات بشراء معدات لمكافحة التلوث البيئي وتجهيزات وموارد المخابر وإعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر.

كما تحصلت الجزائر على عدة مشاريع في إطار برنامج بحر الأبيض المتوسط والممول من طرف المفوضية الأوربية منها مشروع إدارة السواحل من خلال التكامل والاستدامة(لا يزال قيد الإنجاز)، ويهدف في مدى قصير إلى دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الساحلية في الجزائر مع مساهمة في الوقت نفسه في حماية البيئة ومن نتائج المرجوة من المشروع هو حفاظ على النظم البيئية، كما تحصلت الجزائر على مشروع لتطوير مناطق المحميات البحرية والساحلية من نفس الهيئة (مفوضية الأوربية) والذي يهدف إلى حفاظ على التنوع البحري والساحلي وإدارته بشكل أكثر استدامة.

4 – حماية الموارد المائية:

إن الموارد المائية في الجزائر محدودة وقليلة وحرصا منها على المحافظة عليها فقد قامت الجزائر بعدة إجراءات والتي نذكر منها:

- تحلية المياه البحر من اجل فك القيود المطروحة من قبل ندرة المياه خاصة قي الجهة الغربية (وهران) التي تم انجاز أول معمل للتحلية في الجزائر بطاقة 9000 متر مكعب في اليوم, إلى جانب وجود عديد من المشاريع قيد الانجاز منها العاصمة بطاقة 200000 متر مكعب وأخرى في مدينة سكيكدة.[10]
- كما تسع السلطات العمومية إلى توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص وإعادة النظام التعريفي للماء وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه, ويفيد البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية والمتعلق بتجديد وتوسيع منشات التموين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار أنجزت منه 50 بالمائة.[11]
- تطوير أدوات التخطيط والتسيير الديناميكي بواسطة المخطط الوطني للمياه.
- التحكم في الطلب عن طريق زيادة سعر المياه تدريجيا.
- معاودة إستعمال الموارد المائية في الزراعة والصناعة بعد تصفيتها.

5- المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

تبذل الجزائر في إطار العمل الدولي مواكبة الأحداث العالمية فيما يخص حماية البيئة حيث أنها باشرت في مصادقة على عديد اتفاقيات دولية وإقليمية لحماية البيئة والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال وليس حصر وهي على نحو التالي:

- الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي المؤرخة خلال الدورة 17 للندوة العالمية لليونسكو والمنعقدة في باريس من 17 أكتوبر إلى 21 نوفمبر 1972 والتي صادقت عليها الجزائر بواسطة المرسوم رقم 82-440 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1982.
- المعاهدة المتعلقة بالمناطق الوطنية ذات الأهمية الدولية خاصة كبيئة للحيوانات البرية والتي أمضيت في رمهار إيران بتاريخ 02 فيفري 1971 وصادقت عليها الجزائر بمقتضى المرسوم رقم 439.82 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1982.
- المعاهدة الخاصة بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالإنقراض التي تمت المصادقة عليها في واشنطن في 03 مارس 1973 وصادقت عليها الجزائر بمقتضى المرسوم رقم 498.82 الصادر بالتاريخ 25 ديسمبر 1982.
- الاتفاقية الدولية الخاصة بالوقاية من تلوث البحر المتوسط بعمليات الإغراق التي تقوم بها البواخر والطائرات الموقع عليها في برشلونة في 26 فيفري 1976 وصادقت عليها الجزائر بواسطة المرسوم رقم 02.01 الصادر بتاريخ 17 جانفي 1981.
- الاتفاقية دولية الخاصة بتعاون دول شمال إفريقيا فيما يخص محاربة التصحر والموقعة في القاهرة (مصر) بتاريخ فيفري 1977، وصادقت عليها الجزائر بواسطة المرسوم رقم 437.82 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1982.

[10]- نشرة مشتركة " الجزائر أفاق 2010, التنمية والديمقراطية ", نفس المرجع السابق ص:54.
[11]- سهام بلقرمي "تجربة الجزائر في حماية البيئة ", نفس المرجع السابق .

- ❖ اتفاقية ريود جانير وفيما يتعلق بتغير الطقس 13 جوان 1992.
- ❖ اتفاقية ريو جانيرو حول التنوع البيولوجي 13 جوان 1992.
- ❖ اتفاقية التجارة الدولية لأصناف الحيوانات الوحشية والنباتات المهددة بالانقراض بواشنطن 1988.
- ❖ اتفاقية خاصة بالمناطق الرطبة ذات الاهتمام الدولي المتعلقة بحماية الحيوانات البرية وهي اتفاقية رمزار 1982.
- ❖ بروتوكول خاص بحماية بحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن الزلازل 1982.
- ❖ اتفاقية دولية للوقاية من تلوث ناقلات النقط تدعى اتفاقية ماريول 1988.

المحور الثالث :عراقيل حماية البيئة في الجزائر.

إن حماية البيئة في الجزائر من ناحية نظرية مضمونا، فبادرت السلطات العمومية منذ الاستقلال إلى سن قوانين ومصادقة على مختلف الاتفاقيات الإقليمية والدولية فعدد القوانين لحماية البيئة كثيرة ولا يمكن حصرها فمنها ما يخص حماية الطبيعة وتسير الطاقة، قانون المياه، قانون حماية الصحة النباتية، تسير النفايات الصناعية والحضرية, كما أنها حددت الهيئات المشرفة على حماية البيئة فهي تتمثل في جماعات المحلية والمؤسسات الرئيسية أخرى كالوكالة الوطنية للصيد البحري، الوكالة الوطنية للغابات، الديوان الوطني الجيولوجي والمنجمي وغيرها.

ورغم توفر الإطار النظري لحماية البيئة في الجزائر بالإضافة إلى المجهدات المبذولة من طرف السلطات العمومية وتوفير موارد مالية لغرض حماية البيئة والتحكم في التلوث البيئي, ومن بين المشاريع ذات الأولوية لحماية البيئة في أجندة السلطات العمومية نجد تسير النفايات الحضرية والصلبة ومكافحة التصحر وتحكم في عملية الإنتاج الطاقة وحماية الغابات والمناطق السهبية والمشاريع لتوفير الموارد المائية والتحكم فيها إلى غير ذلك من المشاريع الخاصة لحماية البيئة، إلى جانب حصول الجزائر على تمويل مالي وتقني من مختلف الهيئات المختصة (مفوضية الأوربية، البنك الدولي) في إطار إقليمي ودولي لحماية البيئة، فكل هذه القوانين والجهود المبذولة لحماية البيئة تبقى ناقصة أو غير كافية في معظم الأحيان، فحماية البيئة في الجزائر تواجهها عراقيل عديدة وكلها مرتبطة بالحكم الراشد.

فالحكم الراشد هو مجموعة الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات لغرض تسير أعمالهم بطريقة توافقية بين المصالح المختلفة ولتجسيد فلسفة الحكم الراشد لا بد من أن يتضمن العناصر الأساسية التالية:[12]

- ➢ التركيز على الإنسان: تحقيق تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والوفاة الاجتماعي.
- ➢ الإنصاف والعدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.
- ➢ المسؤولية الفردية والجماعية.

[12]- سامي أحمد عباس الحميلي " الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة" المتلقي العلمي دولي حول حكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة – الجزائر ، ديسمبر 2006.

- المشاركة في اتخاذ القرار.

هذا بالإضافة إلى وجود نظرة جديدة لحكم الراشد الذي يحاول إيجاد طريقة لجمع بين الإنتاج وحماية الموارد وتعزيزها, لأن حكم الراشد يمثل مجموعة القواعد طموحه الموجه لمساعدة المسيرين للالتزام بالتسير الشفاف في إطار هدف المسائلة على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في مجال التسير.

فثقافة الحكم الراشد لحماية البيئة في الجزائر غائبا في معظم أحيان وتتجلى غياب ذلك في عدة مظاهر منها:

- عدم التحكم في النسيج العمراني والصناعي الذي يكون على حساب الأراضي الزراعية مما يزيد من مشكلة التصحر.
- نقص الإعلام والتوعية المجتمع المدني بترشيد تصرفاته اتجاه البيئة.
- عدم وجود سياسة واضحة لتحكم في النفايات الحضرية والصناعية.
- نقص تكوين الإطارات وعدم الاعتماد على اليد العاملة المتخصصة في مجال حماية البيئة.

فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم والتي تحقق التوازن بين الأنظمة الثلاث (البيئي، الاقتصادي والاجتماعي) فإن عدم التوازن بين العناصر الثلاث قد يسفر عن فشل تحقيق حماية البيئة بسبب تعرض واحد أو أكثر من المجالات للإخفاق.

البعد الاجتماعي:

إن البعد الاجتماعي في الجزائر يبقى غير مستقر، فقد تميزت بداية السنوات التسعينات بعملية تحرير التدرجي للأسعار، وهي عملية التي بدأت تتسارع انطلاقا من سنة 1994 في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق النقد الدولي، فالمساعدات التي كانت توليها الدولة لدعم الأسعار، انخفضت تدريجيا فالحياة الاقتصادية طبعها زيادة فالأسعار الاستهلاك تضاعف 4.6 مرة، فالقدرة الشرائية تدهورت لأن الأجور قد تم رفعها حسب وتيرة ضعيفة فالأجور فقدت قدرتها الشرائية بمقدار 30% ما بين 1990 و 1996.

ولقد أنجز البنك العالمي بالتعاون مع الديوان الوطني للإحصائيات دراسة لبحث وتطوير مستويات معيشة للأسر الجزائرية وحسب هذه الدراسة فإنه تعتبر فقيرة في الإطار الجزائري كل أسرة ذات دخل سنوي يقل عن 16000دج (حسب تصنيف عالمي) وحسب المعطيات سنة 1995 وفي إطار نفس دراسة للبنك العالمي فإن 14% من المواطنين أي ما يعادل 4 ملايين شخص يعيشون ما دون خط الفقر بدخل شهري يقل عن 1330دج وكان عددهم 1.7 مليون سنة 1988، فالفقر ارتفع وأسباب الرئيسية لهذا الفقر يعود إلى غياب النمو الاقتصادي وما نتج عنه في انخفاض في خلق المناصب الشغل[13].

فالبعد الاجتماعي المتدهور في الجزائر لا يخدم ولا يساعد على حماية البيئة، فكما هو معروف فإن للأفراد دور حيوي في مجال حماية البيئة فزيادة الفقر يؤدي إلى الأمية وهدر الموارد الطبيعية لتلبية الحاجيات اليومية بطريقة عشوائية ومضرة بالبيئة

[13]- عبد المجيد بوزيدي " تسعينات الاقتصاد الجزائري" موتم للنشر والتوزيع، الجزائر سنة 1999.ص114

بالإضافة إلى نزوح العائلات إلى المدن وما يصاحبه في توسع العمراني على حساب الراضي الزراعية وظهور بناء فوضوي الأمر الذي لا يساعد على تحكم في التلوث الحضري بكل أنواعه (المجاري المائية، النفايات المترلية وغيرها).

كما أن لصحافة دور في تحقيق حماية البيئة إلا أن الواقع الصحفي في الجزائر لازال يحتاج إلى كثير من الجهود فعند النظر في صحافة الدولية نجد أن لها الوزن تغيير في سلوك الأفراد والمؤسسات اتجاه البيئة, وتلعب دور المراقب للمحافظة على المكاسب الاجتماعية للمختلف الأفراد وخلافا لذلك نجد أن الصحافة الجزائرية لا تلعب دورها الكامل فغياب أخلاقيات المهنة في معظم الأحيان لا يشجع على أن يكون للصحافة دور إيجابي في حماية البيئة.

البعد الاقتصادي:

إن تحليل الوضعية حماية البيئة في الجزائر, توضح مدى خطورة المشاكل التي ضربت الصحة وظروف معيشة المواطن وأثرت سلبا على الإنتاجية وديمومة تراكم رأسمال وفعالية استعمال الموارد , إن الخسائر المترتبة عن هذه الحالة (نفقات الصحة, المساس برأسمال الطبيعة,الخسائر الاقتصادية المرتبطة بعدم فعالية استعمال الموارد) قد قدرت 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل 3,5 دولار أمريكي.[14]

كما أن توجه السلطات العمومية إلى فتح مجال اكبر لقطاع الخاص لتسير النسيج الاقتصادي الجزائري أدى إلى ظهور وتوسيع عدة من المصانع على المستوى الوطني, إلا أن هذا التوسع كان في معظم أحيان على حساب البيئة كبناء مصانع على أراضي زراعية وهدر في استعمال المياه والطاقة داخل الوحدات الإنتاجية وعدم التحكم في النفايات الصناعية التي تعود إلى البيئة هذا ما يؤدي إلى أخطار على صحة العمومية وعدم معالجة المياه المستعملة، فالنمو الاقتصادي يجب أن يكون مرتبط بحماية البيئة.

فالتناسق بين البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي في الجزائر يبقى محدودا هذا ما يؤدي إلى فشل عملية تحقيق حماية البيئة.

آليات لتحقيق حماية البيئة في إطار الحكم الراشد:

يوجد عدة آليات لتحقيق حماية البيئة في إطار الحكم الراشد والتي يمكن أن نحصرها في:[15]

- الاستثمار في رأس المال البشري ولا سيما الفقراء، فيجب على الدولة تعزيز الجهود لتقليل من الفقر وإلى إسراع في تثبيت عدد السكان وإلى تضيق الفوارق الاقتصادية وإلى حيلولة دون المزيد من التدهور الأراضي والموارد.
- قيام بتنمية عاجلة على مستوى المحلي واستخدام تكنولوجيا التي تساعد على المحافظة على الموارد.
- تغير جوهري في السياسات والممارسات الحالية ولن تأتي ذلك بسهولة دون حكم الراشد ونضالات مستمرة من طرف الأفراد.

[14]- نشرة مشتركة " الجزائر أفاق 2010, التنمية والديمقراطية ", نفس المرجع السابق ص: 81.
[15]-- سامي أحمد عباس الحميلي " الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة" المتلقي العلمي دولي حول حكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة – الجزائر ، ديسمبر 2006

- إن التنمية المستدامة ليست وصفة سياسية جاهزة ولا يمكن تحقيقها بين ليلة وضحها ولذلك فتحقيقها يتم بتحديد فكرة من جوهر المشاكل التي تعاني منها الجزائر.
- يجب أن يكون الحكم الراشد كلمة محورية للتنمية خاصة على مستوى الجماعات المحلية كما يجب تغير جذري في أسلوب الإدارة.
- يجب تعزيز الديمقراطية فهو مبدأ من مبادئ التنمية المستدامة وعنصر أساسي للحكم الراشد، فالناس الأحرار سياسيا تمكنهم في اتخاذ القرار وهي أكثر استجابة للناس وأكثر مسائلة عن حالتهم من خلال تبني الإصلاحات سياسية وقانونية وإدارية يمكن اختزالها في إقامة نظام لحسن التدبير ويعد إتباع حكم الراشد عنصر أساسيا والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية.

المحور الرابع :تجربة الجزائر مع البنك الدولي في مجال حماية البيئة.

1- تعامل الجزائر مع البنك الدولي في مجال البيئة:

إن الجزائر تتعامل في ميدان البيئة مع الهيئات والمؤسسات الدولية، حيث صادفت مؤخرا على قروض الموجهة لها من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمخصص للبيئة من أجل تمويل مشروع مراقبة التلوث الصناعي بمنطقة عنابة، حيث قامت فرقة من الخبراء بزيارة مختلف الوحدات المتواجدة بالمنطقة عنابة والمعروفة بالوحدات الملوثة، كمركب الحديد والصلب ومصنع الأسمدة الفوسفاتية، وكان قرارهم يوصي بضرورة تعجيل وسائل للمعالجة، وكان أول قسط من هذا القرض يقدر بـــ 78 مليون دولار من طرف البنك من أجل إنشاء مختلف التجهيزات لإزالة التلوث على مستوى مؤسسات إسميدال والحديد والصلب وامتداد هذا القرض ليشمل مركب صناعة الزئبق لولاية سكيكدة[16].

إلى جانب هذا استفادت الجزائر مبلغ 13.50 مليون دولار قدمته اللجنة التنفيذية للأزون المنعقدة عام 1993 ببانكوك من أجل تمويل مشاريع استثمار في قطاعات أخرى، ضف إلى ذلك 200 ألف دولار قدمت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لجرد منابع التلوث ورصد الإنبعاثات كما تحصلت الجزائر على مساعدة تقنية لدراسة تكاليف التدهور البيئي وتحكم في التلوث من طرف البنك الدولي.

2 – تكلفة التدهور البيئي:

إن تكلفة التدهور البيئي في الجزائر تأخذ أشكال عديدة فهي تتنوع بين المياه والتربة والهواء والمناطق الساحلية، حيث نستنتج حسب الشكل رقم01 أن التكلفة التدهور البيئي بالنسبة للهواء والمياه أعلى مقارنة بالمناطق الساحلية والماء، وكما هو معروف إن مصادر التلوث الهواء في الجزائر هي السيارات والصناعة وترميد النفايات وفيما يخص المياه البحرية فالجزائر من الدول المصدرة لمحروقات هذا ما يؤدي إلى تلويث المياه الإقليمية الجزائرية نتجة التسربات التي تحدث أثناء عملية النقل بواسطة البواخر, وعند مقارنة تكلفة التدهور البيئي للجزائر بالنسبة لدول المجاورة فإنها تحتل مرتبة الثانية بعد المغرب الأقصى.

[16]- خالد بوجعدار ، نفس المرجع السابق.ص70.

الشكل رقم 01: تكلفة التدهور البيئي

التصنيف البيئي: نسبة مئوية الناتج المحلي القومي

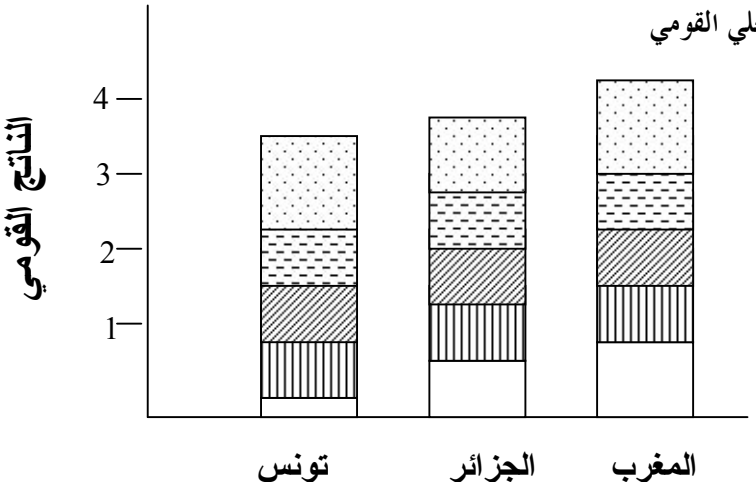

المصدر: شريف عريف " برنامج المساعدة الفنية البيئية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط" طرابلس ليبيا، 23 جانفي 2007 ص.07

3 – أنظمة التقييم البيئي:

إن أنظمة التقييم البيئي للجزائر حسب الجدول رقم02 يتمثل فيما يلي الهيكلة القانونية للتقييم البيئي في وضعية جيدة ونفس التحليل بنسبة للهيكلة المؤسساتية ومعايير التقييم البيئي، إلا أن القدرة على التقييم البيئي الإستعابية فهي غير واضحة أو غير مكتملة وبمقارنة الجزائر مع الدول المجاورة (الجزائر، تونس، المغرب) فهي تحتل المرتبة الثانية بعد التونس التي تتمتع بأنظمة التقييم البيئي جيدة.

الجدول رقم 02: أنظمة التقييم البيئي

	الهيكلة القانونية للتقييم البيئي	الهيكلة المؤسساتية	معايير التقييم البيئي	قدرة التقييم البيئي الإستعجالية
المغرب				
الجزائر				
التونس				

جيد غير مكتمل أو غير واضح غير كافي

المصدر: شريف عريق, نفس المرجع السابق, ص: 12

الخاتمة:

إن الواقع البيئة في الجزائر يبقى ناقصا رغم توفر على الإطار النظري, فالحكم الراشد غائبا في مجال حماية البيئة ,ومن متعارف عليه إن حماية البيئة يمر عبر ربط بين ثلاثة جوانب (الاقتصادي, الاجتماعي,البيئي) في إطار الحكم الراشد فان تحقيق أي جانب من هذه الجوانب دون أخرى قد يفشل عملية تحقيقها, فربط بين هذه الجوانب يبقى غير مكتمل .فيجب أن يكون هناك سياسات لحماية البيئة من لب المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر, ولن يتم حصول عليها دون إشراك المعنيين في اتخاذ القرارات, وتوعية الأفراد لأنهم أساس أي نجاح محتمل.

المراجع:

- البنك الدولي ستة **2013**
- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا, مكتب شمال إفريقيا " مكافحة التصحر والجفاف في شمال إفريقيا " الاجتماع الثامن العشر, المغرب,**16-18** ماي سنة **2003**.
- حفيظ صو ليلى " قدرات إعادة الرسكلة والإسترجاع" جريدة الخبر الصادرة في **07** أوت **2007**.
- خالد بوجعدار " دراسة تحليلية لتكاليف أضرار التلوث الصناعي" رسالة دكتوراه غير منشورة في علوم الاقتصادية , جامعة قسنطينة, سنة **2007**
- خبابه، عبد الله و بوقرة، رابح. الوقائع الاقتصادية – العولمة الاقتصادية : التنمية المستدامة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.**2009**..
- سهام بلقرمي "تجربة الجزائر في حماية البيئة ", مجلة العلوم الإنسانية . العدد **29** , سنة **2006**.
- سامي أحمد عباس الحميلي " الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة" المتلقي العلمي دولي حول حكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة – الجزائر ، ديسمبر **2006**
- نشرة مشتركة " الجزائر أفاق **2010** , التنمية والديمقراطية " , دار الغرب , وهران , سنة **2003**
- شريف عريف " برنامج المساعدة الفنية البيئية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط" طرابلس ليبيا، **23** جانفي **2007**
- عبد المجيد بوزيدي " تسعينات الاقتصاد الجزائري" موتم للنشر والتوزيع، الجزائر سنة **1999**.
- مغربي خيرة " البنية والتنمية المستدامة" مذكرة شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية, غير منشورة, جامعة مستغانم , سنة **2007**
- عميرة، جويدة. المشاكل البيئية المترتبة عن النمو السكاني في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدارسات الإنسانية، العدد السادس، الجزائر: دار الخلدونية للنشر.**2005**.